ROYAUME DU MAROC
PARLEMENT
CHAMBRE DES CONSEILLERS
Groupe Union Marocaine du Travail
Email : parlementumt@yahoo.fr

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
فريق الاتحاد المغربي للشغل
البريد الإليكتروني: parlementumt@yahoo.fr

عدد: 016 / **002**

2016 يناير 26

إلى السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم

الموضوع : سؤال كتابي حول خروقات شركة BIM التركية العملاقة الماسة بالحقوق الاجتماعية للأجراء ولحقهم في التنظيم النقابي

سلام تام بوجود مولانا الامام

وبعد، طبقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين نلتمس منكم رفع السؤال الكتابي التالي إلى السيد وزير التشغيل والشؤون الاجتماعية المحترم.

في ظل شروط الاستغلال المفرط المفروضة على الأجراء، لازالت بعض الشركات المشغلة لم تستوعب بعد دقة اللحظة الاجتماعية التي يمر منها المغرب، فاجتهدت في ترسيخ ممارسات ماضوية تتعارض إلى حد التناقض مع مفهوم المقاولة المسؤولة.

وفي هذا الصدد، لازالت بعض المقاولات أو الشركات لا تمتد إليها سطوة القانون، كشركة " بيم " التركية بسبب محاربة العمل النقابي والمساس بالحقوق الاجتماعية للأجراء بإبرام عقود شغل غير قانونية.

إننا نسجل بامتعاض شديد هذه التجاوزات السافرة والتي يقودها علنا مدير التسويق، حيث أقدم هذا الأخير على طرد 20 عامل بعدما توعدهم أمام مرآى ومسمع مديرية التشغيل بمدينة سلا.

3 فبراير 2016

ذلك أن الممارسات السابقة بما تنطوي عليها من خروقات تمس بالحقوق الاجتماعية للمأجورين في مخالفة صريحة لمقتضيات مدونة الشغل، ومحاربة للعمل النقابي بالإجهاز على الحق الدستوري في ممارسة الإضراب، غايتها استهداف الحريات النقابية من جهة، و إهدار كرامة الأجير من جهة ثانية.

وعلى هذا الأساس، واعتبارا لما سبق، ولكون هذه الممارسات التي تسترخص اليد العاملة، وحريات وحقوق الأجراء التي يكفلها القانون، فإننا ندعوكم السيد الوزير إلى توضيح موقفكم اتجاه هذه الجرائم الاجتماعية التي أضحت تأخذ منحى تصاعديا، في دول الحق والقانون ؟.

كما نطلب منكم السيد الوزير، موافاتنا بالإجراءات التي تعتزمون اتخاذها من أجل فرض احترام القانون، وإنصاف الأجراء العاملين بهذه الشركة التركية العملاقة التي كانت لها الحظوة بالاستثمار في المغرب ؟

وتفضلوا بقبول فائق التقدير والاحترام

إمضاء

عن فريق الاتحاد المغربي للشغل

السيد المستشار البرلماني

رشيد المنياري

المملكة المغربية
مجلس المستشارين
الرباط
بتاريخ: 28 يناير 2016
مسجل تحت رقم: 103

فريق الاتحاد المغربي للشغل - البرلمان - مجلس المستشارين - المملكة المغربية

28 يناير 2016 رقم 103